



ما هي «جماعة التوحيد الوطنية»
المتهمه بمجزرة سريلاكا

03



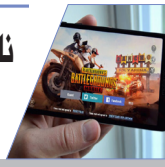
جنرال الكترك تعلن استعدادها
لزيادة إنتاج الكهرباء

04



الزوراء يواجه النصر لاستعادة
بريقه في الاسيوية

05



ناشطون يسخرون من قرار البرلمان
بشأن الألعاب الالكترونية

06

ALJOURNAL

الجورنال

رقومية سياسية اقتصادية مستقلة | journaliraq.com | 8 صفحات متنوعة

رئيس التحرير

جمال الصالح

اتفاق على تمرير رئاسات اللجان الأسبوع المقبل

بغداد - الجورنال : أكد النائب عن تحالف الإصلاح عباس عليوي أن الكتل السياسية توصلت إلى اتفاق بجعل جلسات البرلمان في الأسبوع المقبل موعداً لتمرير رئاسات اللجان النيابية المهمة. وقال عليوي في تصريح صحفي، إن "تعطيل إكمال بعض اللجان المهمة كاللجنة المالية أو الأمن والدفاع حصل بسبب الخلاف بين الكتل المتصارعة عليها"، لافتاً إلى إن "الكتل السياسية اتفقت على إن تكون جلسات الأسبوع المقبل موعداً لتمرير جميع اللجان النيابية". وأضاف أن "الكتل السياسية تجري في الوقت الحالي اجتماعات مكثفة للوصول إلى اتفاق يرضي الجميع عبر تقسيم اللجان وفق الاستحقاق الانتخابي"، مبيناً أن "تعطيل حسم ملف اللجان سيستسبب بقرعة تمرير القوانين، فضلاً عن تسببها بإخفاق عمل مجلس النواب بشكل عام.

الثلاثاء 23 نيسان 2019 العدد 587 Tue.23 Apr. 2019 issue

جدل موعد الانتخابات المحلية مستمر.. التعديلات المقترحة تنتظر التوافق

بغداد- المحرر السياسي

فيما رفضت رئاسة البرلمان المطالبات بتأجيل موعد انتخابات مجالس المحافظات المقرر إجراؤها نهاية العام الحالي، رجحت مصادر حكومية عدم إمكانية إجراء الانتخابات المحلية بموعدها الذي حددته مفوضية الانتخابات، نهاية العام الحالي.

وكان البرلمان قد مدد عمل الحكومات المحلية سابقاً لعام ونصف العام، بسبب خلافات سياسية تتعلق بقانون الانتخابات المحلية.

وقال مسؤول في مفوضية الانتخابات، إن "التخصيصات المالية لمفوضية الانتخابات لا تكفي لإجراء الاستعدادات الكافية لإجرائها في نهاية كانون الأو المقبل"، مبيناً أن "الموازنة لم تراعى حاجة المفوضية لإجراء الانتخابات، وأن المبالغ المالية التي تحتاجها الإجراءات اللوجستية أكبر من التخصيصات التي حصلت عليها المفوضية من موازنة العام الحالي.

من جانبه النائب علي البديري ان هناك خلافات كبيرة داخل مجلس النواب بشأن تضمين وصياغة التعديلات المقترحة على قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية.

واضاف ان "بعض الكتل المتنفذة التي تمتلك مقاعد كبيرة في المجالس المحلية ، ماتزال تصر على إبقاء عمل تلك المجالس ومنع تمرير مقترحات التعديلات الجديدة لان هذه الكتل هي المستفيد الأول من استمرار عمل المجالس المحلية"، مبيناً ان "رأي الأغلبية يضي نحو الغاء تلك المجالس نظراً لدورها السلمي في خدمة المواطنين. وواضح انه "تم جمع توقعات أكثر من 130 نائباً لحل تلك المجالس او تجميد عملها حتى موعد إجراء

الانتخابات المحلية من اجل إيقاف هدر المال العام. فيما بلغ النائب الاول لرئيس البرلمان حسن الكعبي خلال استقباله اليس ولبول نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة "يونامي" في العراق وامير ارين رئيس مكتب المساعدة الانتخابية، بان مفوضية الانتخابات هي المؤسسة الدستورية الوحيدة المكلفة بالأعداد وإجراء الانتخابات في البلد، ونحن نقف بقدرتهم على العمل تحت اي ظرف كان نظراً لما يملكونه من خبرات جيدة"، مستدركا "لهذا سعينا لتحديد موعد 2019-11-16 موعداً ثابتاً لأجراء انتخابات مجالس المحافظات كونه حق دستوري وقانوني وتأجيلها فيها مخالفة واضحة، وهذا الامر لا يتعلق بإرادات احزاب او غيرها بل امر دستوري يجب الالتزام به.

وفيما يتعلق بتعديل قانوني انتخابات مجالس المحافظات وادارة المحافظات، قال الكعبي، انه "يسعى لإقرارها بأسرع وقت ممكن ومن المؤمل التصويت عليها قريباً جداً رغم وجود من يدفع بعكس هذا الاتجاه.

أما موضوع اليات التصويت، شدد الكعبي على ان "الاتفاق مع المفوضية العليا كان باعتماد البطاقة البايومترية حصراً للراغبين بالتصويت ضمن انتخابات مجالس المحافظات، ولن يسمح لأي فئة اعتماد الية اخرى، وتكرار ذات الاخطاء السابقة من اعادة فرز لوجود شكوك بالتزوير وانعدام ثقة لا يمكن ان يتكرر بالعراق، والعلاج هو البطاقة البايومترية". وذكر البيان، انه جرى الاتفاق، خلال اللقاء "على عدة توصيات من بينها عدم اجراء اي تعديل على قانون الانتخابات الا بعد مضي مدة عام كامل على الانتخابات، وتقليل سن الترشيح من 30 عام الى 25 عام".

نصائح ساخرة لمنع الانتحار في بغداد: انشروا قناصين وجففوا الأنهار

الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع مجالس المحافظات للتصدي والوقوف لمعالجة ظاهرة الانتحار الخطيرة المؤلمة التي انتشرت في محافظات عديدة.

وشددت على ضرورة "اتخاذ الإجراءات الرسمية من قبل سلطة محلية بموضوع حواجز على الجسور لمنع الانتحار هي اساليب غير فاعلة ولا تعالج أصل المشكلة " لافتة الى انه "يجب دراسة الدوافع والاسباب من الجوانب النفسية والاجتماعية كافة لمعالجة فكرة الانتحار.

تقدمت مع وزارة الداخلية، بإنشاء سياج أمني محكم على الجسور بطول 2 متر، معتبراً أنها "فكرة جيدة لمنع حالات الانتحار، ستكون مجدية وتحد من ذلك، إذا نفذت بتصميم بسيط وبتكلفة بسيطة.

ودعت عضو في لجنة حقوق الإنسان النيابية، يسرى رجب، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وفاعلة لوقف حالات الانتحار بين الشباب التي انتشرت مؤخراً.

وقالت "رجب" في بيان، إنه "من الضروري تشكيل لجنة مشتركة مع الجهات المعنية ومنها وزارتي

بالتواصل مع المجتمع لمعرفة الأسباب الأساسية، ومن ثم معالجتها. وهذا الأمر بحاجة لشخص تفقهه، وتعرف وتقدر قيمة الإنسان والحياة وليس مجموعة (حمير)، يخرجون علينا من (زريبة) أو مجموعة (زرائب) تقودها أحزاب وكتل سياسية". ودعا الصحفي والمخرج علي السومري مجلس محافظة بغداد إلى "قطع جميع أشجار العاصمة بغداد، و(تنشيف الشط)، لأن أكو ناس تنتحر على أغصان الأشجار، أو (يذبون أنفسهم بالشط)".

وكان مجلس محافظة بغداد أثنى على مقترح

ولنفترض مثلاً واحد ذب روحه جدام سيارة مسرعة علمود ينتحر؟ معقولة وراها نمنع السيارات؟ وانا استخدم الكهرباء راح نكطعها؟". وتابع، أن "هناك من ينتحر باستخدام أداة حادة مثل السكاكين أو الزجاج عن طريق قطع أحد شرايين اليد.. أي قابل الناس تبطل تخلي جام للشبابيج ونرجع للعصور الوسطى من تزيده تالطع الخضورات واللحم بدل السجاجين؟.

ويقول الشرقي، إن "ظاهرة الانتحار بحاجة لدراسة مهمة من مختصين مع متابعة وآلية عمل تتم

والقفز في النهر"، وأضاف، "يرجى وضع سرية من القناصين عند كل جسر لرميهم قبل أن يقفروا.

وكتب المدون زاهد الشرقي، أن "مجلس محافظة بغداد، يقترح وضع سياج أمني بارتفاع مترين، وذلك للحد من ظاهرة للانتحار من على الجسور.

وأضاف متسائلاً بالهجة الدارجة، "زين الذين ينتحرون في منازلهم عن طريق تعليق أنفسهم في مكان المروحة السقفية، مؤلاء شلون وياهم؟ ومضى يقول مستغرباً، "معقولة الناس تلغي المروحة والچنكال الي تخلي بيها من البيوت؟..

بغداد - الجورنال

وجّه مدونون عراقيون، نصائح ساخرة إلى الجهات المعنية بمنع حالات الانتحار في بغداد، وذلك تعليقا على مقترح يقضي بوضع حواجز أمنية على الجسور.

وكتب المدون حسين رائد، منشوراً تابعته "الجورنال"، إنه "بعد وضع الحواجز العالية على الجسور لمنع الأشخاص من الانتحار، من المحتمل أن هناك بعض الأشخاص سيحاولون التسلق

بعد انسحاب الحشد.. تحذيرات من فراغ امني غرب الموصل

بغداد - الجورنال

أكد النائب عن تحالف الفتح محمد كريم، أن انسحاب قوات الحشد الشعبي من مناطق غرب الموصل تسبب بحصول فراغ أمني كبير، مشيراً إلى أن انسحاب الحشد جاء نتيجة ضغوط سياسية ودوافع أميركية.

وقال كريم إن "انسحاب الحشد الشعبي من غرب الموصل نتيجة ضغوط سياسية مدعومة من الامريكاني ادى الى حصول فراغ أمني

والامريكاني بخطورة تواجد الحشد".

وكان النائب عن نيوى احمد مدلول الجربا وجه، اليوم الاثنين، رسالة الى رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، حذر فيها من عودة سيناريو شبيه بما جرى في صيف 2014 عندما سقطت مدينة الموصل بيد "داعش".

واخلت قوات الحشد الشعبي في وقت سابق عدداً من المناطق الواقعة في محافظة نينوى على أن يشغلها الجيش العراقي، وذلك بأمر من رئيس الوزراء المنتهية ولايته حيدر

كبير وتسلل الهاربين من داعش عبر الاراضي السورية الذين بدأوا يشكلون خطراً في مناطق غرب الموصل.

وأضاف، أن "رسالة النائب احمد الجربا إلى رئيس الوزراء التي عبر فيها عن مخاوفه من عودة الاوضاع في محافظة نينوى إلى عام 2014 مخاوف حقيقية بسبب افراغ المنطقة

من القوات الامنية والحشد الشعبي"، مبيناً ن "الموصليين أدركوا مدى اهمية وجود الحشد في مناطقهم بعدما اوههم السياسيون

تحالف جديد من 30 نائباً

بزعامه الحلبوسي

مؤتمر صحافي يعقد قبل نهاية الأسبوع الجاري، وأضاف المصدر أن "التحالف الجديد يضم أكثر من 30 نائباً، من مختلف الطوائف"، مشيراً إلى ان "تحالف التقدم ينطلق من أسس وطنية بعيدة عن أي حسابات طائفية او قومية او قنوية، وهدفه الأول هو العراق. واعتبر تيار الحكمة، أن مشكلة العملية السياسية هي "المحاصصة" والتي اصبح رئيس الحكومة عادل عبد المهدي "اسير لها".

بغداد - الجورنال

كثف مصدر سياسي، ان رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي بصدد تشكيل تحالف جديد يضم أكثر من 30 نائباً. وقال المصدر، ان "رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي بصدد تشكيل تحالف سياسي جديد برئاسته يحمل اسم التقدم"، مبيناً ان "ذلك سيلعب رسمياً خلال في

عازفو الفرق الموسيقية.. تحديات وصعوبات تتصل معظمها باستحصال الرزق

بغداد - ميثم الحربي

كاتب الفرق الشعبية، في بغداد القديمة مهنة فلوكلورية، يقف خلفها صناع فرح حزاني: يُعانون اليوم من تحديات وصعوبات تتصل معظمها باستحصال الرزق، وسيل العيش؛ ويطء مهنتهم عن مجارة إحياء الحفلات بالألات الحديثة؛ حيث يشكو أصحاب تلك من أنّ الآلات الحديثة مثل الـ (دي جي) تنافسهم على الأفراح، وديفقتهم إلى الظل، كما يشكون من قضية إصدار إجازة افتتاح مكتب فرقة شعبية، فيما يقول آخرون إن هناك طارئين على هذا المهنة لا يجيدون العزف أثر وجودهم على تعاملاتنا مع الزبائن من جهة الأسعار، وسيطرتهم على النوادي الليلية.

علي الكرخي "46 عاماً" صاحب مكتب "فرقة علي للموسيقى الشعبية" تحدث عن الهموم والمعاناة

التي يواجهها في مهنته قائلاً "أنا أعمل في الفرق الشعبية منذ 40 سنة، ونحن القدماء يطالبوننا اليوم بإجازة رسمية، وعلينا أن نحمل هوية نقابة الفنانين، والنقابة تعامل القدماء كمتدنيين لأن هوية المبتدئ تكلف 250 ألف دينار، وهذا مبلغ كبير، ونحن لسنا مبتدئين وعلى النقابة أن تعاملنا باحترام. وعن موسم عمل الفرق الشعبية يقول علي الكرخي "إنه الصيف" فهو يفتتح مكتبه "من الساعة الـ 8 صباحاً حتى العاشرة أو الـ 11 ليلاً.

وأضاف الكرخي "أن عمل الفرق الشعبية يتأثر في موسم شهر محرم وشهر رمضان"، وحول إمكانية وجود حفلات إسلامية ومواليد يمكن لمكتب علي الكرخي الانتفاع منها يقول "الحفلات الإسلامية والمواليد عندما تأتي أعطيها لغيري يشتغلون بها"، وعلق على ذلك قائلاً "أني غير شكل ما أشتغل إسلاميات. أما عن وجود عاملات نساء في الفرق



الشعبية فيتابع علي الكرخي - بحسرة - وهو يُقلب صوراً قديمة من هاتفه "كانت معي الطبرية الشعبية مينا ولا أدري اليوم أين ذهب، وتساءل ربما أتأتون لمكتبه من أجل تعلم العزف، ولا أعرفه بوفقه يصير صحفي مو؟. الكرخي بدا مستاءً من بعض فناني "الديجي" الجدد، قال إن "دي جي عيوش" مثلاً، "ليست عازفة وغير محترفة. وأضاف "أنا عازف بالفطرة، أعزف ست آلات هي: الزرنة، وترامبيت، وساكسوفون، وفانويوم، وكارنيت وناي، وآلات إيقاعية"، مشيراً إلى أنه "في المكتب يقوم بصنع الآلات المتنوعة باليد ولا يتعامل بالمستورد إلا قليلاً، وحول أسعار الاتفاقات ذكر علي الكرخي إن "الفرقة الشعبية الحقيقية تأخذ مبلغ 150 ألف دينار"، وتابع "أن سعر تأجير طبلية سايدرام 10 آلاف دينار"، وختم الكرخي